السياسة ما بين المبدأ والتطبيق

الدكتور البير رحمة

مجلة الحقوق والعلوم السياسية - العدد العاشر - 2016/4

مقدمة

إن السياسة في المبدأ هي فن شريف لخدمة الانسان والخير العام، تشمل ممارستها كل أنشطة الحياة البشرية، تعمل على حل النزاعات والمشاكل المتعددة الأوجه، توفر لجميع المواطنين الأوضاع الحياتية التي تمكّنهم من تحقيق ذاتهم بشكل أفضل، على مستوى الأفراد والجماعات بالطرق السلمية وفق قوانين واضحة ؛ لأن السلطة لا "تمارس ممارسة شرعية إلا إذا سعت وراء خير الجماعة".

فالعمل السياسي يتمحور بخاصة حول تطبيق هذه المبادئ عملياً بغية التوجه بالبشرية نحو مستقبل زاهر؛ ينبذ التسلّط الفردي المطلق والأنانية الضيقة ، فيتخذ من الشخص البشري قاعدة ويعمل على تحصيل كرامته وحقوقه الأساسية مرتكزاً على الشريعة الطبيعية للانسان والقوانين الملائمة لدى كل الثقافات والحضارات . أما في الواقع، فلا تُطبق المبادئ السياسية بالطرق القويمة ؛ نتيجة النقص في الضوابط والتنظيم في معظم البلدان بشكل عام؛ باستثناء بعض الافراد والمجموعات التي تكاد لا تُعرف بسبب قلة أعدادها . ما يستوجب إحياء الممارسة الفعلية للسياسة، بواسطة مؤسسات

متخصصة لها ضوابط واضحة، إسهاماً بوجود مهنيين سياسيين لإحتراف العمل أو المهنة السياسية ، في ظل رقابة مؤسسات خاصة بهذا الشأن المهم؛ فتطال مهامها المسؤولين في السلطة وخارجها على حد سواء ، تفادياً للمشاكل الحاصلة في المجتمعات ، التي يُسببها تحكّم القوي بالضعيف دائماً، ويجب أن يتغلّب الطابع السياسي المرتكز على المنطق والعقلانية التي تحفظ كرامة الإنسان كمخلوق بشري له حقوقه وعليه موجبات. فالضوابط الدستورية والقانونية الموجودة في كل البلدان لا تعتبر كافية لضبط تصرفات العاملين في الشأن العام على اعتبار أنهم سياسيون .

أما لناحية الإجابة على التساؤل ، هل السياسة علم أم مهنة ، فالاجابة هي الاثنان معاً ، لأنها إذا كانت علماً غير قابل للتطبيق، تصبح مجردة ، كالعلوم النظرية ، فتدور أطر دراستها حول حدود المبادئ والمقاييس العلمية فحسب .

وإذا كانت علماً قابلاً للتطبيق ، يجب البحث في مسألة كيفية ممارستها ، أي من قبل مَنْ ، وكيف ، ومتى ، فتصبح دراستها واجبة من النواحي العلمية المبدئية والنظرية، وكذلك لجهة كيفية تطبيقها على أرض الواقع ، وبحسب الشأن الذي تهتم به ، وهنا يجب التوصل لمعرفة، من سياقات الاستخدام وفقاً لنوعية التوجّه ، فتعتبر علم دراسة حكم المجتمعات الإنسانية، أي علم حكم الدول ، ولها إهتمام ضيق وآخر واسع ، حسب تحديد ديفيد إيستن الأميركي : هي تهتم بدراسة التوزيع السلطوي الإلزامي للقيم في المجتمع، بمعنى أن علم السياسة يركز اهتمامه على دراسة الدور المحوري للسلطة السياسية في الحفاظ على قيم المجتمع وتنفيذ القوانين باستخدام أدوات القوة والإكراه إذا اقتضى الأمر في مواجهة الخارجين على هذه القيم والقوانين.

من هذا المنطلق تكمن الإشكالية المطروحة بقوة ، نتيجة الخلافات بين العاملين في الشأن العام والمنظرين السياسيين أو علم السياسة .

لأن كلمة السياسة ارتبطت في أذهان الكثير من المثقفين والشعبيين بالنفق والكذب والدجل والميكافيلية التي تبرر الوسيلة لتحقيق الغاية، حتى صار يُعرف السياسي المحنّك بأنه من يتقن التآمر على الخصوم، ويُخادع الجماهير ويُداعب خيالاتهم وتطلعاتهم بالوعود الكاذبة. وهنا يُعاد طرح التساؤل ، هل السياسة دجل وتآمر وكذب من أجل تحقيق المصلحة الشخصية أم هي الفن الشريف والراقي الذي يعمل لخير ورفاهية المجتمعات بإرساء السلام والمساواة بين البشر، وحل النزاعات والمشاكل المتعددة الأوجه بالطرق السلمية .

بمعنى آخر ما هي الطريقة الأصلح لممارسة السياسية في المجتمعات ومن قبل مَنْ وهل على الذين هم في السلطة أو العاملين في الشأن العام دراسة ومعرفة هذا الشأن، أم هم ليسوا بحاجة لهذا العلم والفن ، لبلوغ الأفضل ، أو لازالة التعديات الحاصلة على

السياسة ومهنة السياسة ؟ فمن هو السياسي عملياً وما هو المقياس والضوابط لتطبيق المبادئ ، ومن يتمتع بالصفة والقدرة ليراقب ويحاسب . كل ذلك يؤدي الى طرح الفرضيات التالية :

- السياسة هي فن الارتقاء بالمجتمعات وليست صراع على السلطة.
- من يعمل بالشأن العام ينبغي أن يتقن فن السياسة .
- لا يمكن ممارسة العمل السياسي دون التدريب في معاهد متخصصة بذلك .
- وجود محاكم سياسية للرقابة والمحاسبة وتصويب المسار هو أمر ضروري .

لمعالجة هذه الإشكالية والفرضيات، يعتمد البحث إحدى المناهج الاستقرائية – الواقعية ، التي تبدأ من إستقراء الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق العامة والشائعة في العالم ، من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية عملية يُستفاد منها في تقويم الأداء وتصحيح الخطأ وتقديم مبادئ وآراء مستخلصه من ذلك الواقع أي الانتقال من الخاص إلى العام ، معتمدين على تحليل الظواهر السياسية الجلية ، للوصول الى الممارسات المنظمة أو القوانين التي يجب أن تحكمها ، فتشكل نظريات سياسية وأفكار قابلة للدراسة والفحص والتطبيق.

ان صعوبات هذا البحث تكمن في الواقع العملي الذي لا يشجع على إيجاد الحلول الممكنة ؛ لأن أي آلية أو مخرج لا يكتب لها النجاح في ظل الفوضى الحاصلة في الدراسات التي تتدعي تنظيم هذا الشأن ، فهو لا يزال يعاني من سوء التنظيم أو الرقابة من حيث المبدأ . والمثال على ذلك، أن غالبية الذين يعملون في الشأن العام يقنعون الشعوب بأنهم سياسيون، وهم في الواقع رواد سلطة ومصحة فردية ونفوذ فحسب . فلا بد من العمل ، على إيضاح ذلك بغية التوصل الى المطلوب بنسبة مقبولة ، من خلال طرح نقاط تعتبر محورية لناحية إرساء العمل السياسي بشكل أفضل لدى العاملين في الشؤون العامة ، داخل السلطة الشرعية وخارجها في كل البلدان بشكل عام ، لتسهم بالإضافة الى مواكبة القوانين المرعية الإجراء بحلول يمكنها تجاوز المشكلة الحاصلة في الجسم السياسي.

وعليه، يقسم البحث الى ثلاثة أقسام رئيسية ، يتناول الأول عناصر المسألة المطروحة، كالسياسة والعمل السياسي وغيرها . ويعالج الثاني مسألة مبدأ العمل السياسي وواقعه، مع ما يعقب ذلك من أخطار ومشاكل تعيق تقدم البشرية والانحرافات الحاصلة لدي ممارسي الشأن العام ، أما القسم الأخير فيتضمن آلية محددة وشروط قابلة للتطبيق بقدر معين لإبعاد المعوقات الحاصلة وإيجاد السبل الأسهل مع الملاحظة بأنه يمكن أن تصبح هذه الشروط مقدمة لقوانين ملزمة في كل دولة، لأنها لا تتعارض مع مبدأ دولة القانون،

لا بل هي الداعم المهم لها ، والإرتكاز على حماية القوانين واحترامها ، خاصة منها ما يدعم العمل السياسي الإيجابي .
تكمّن أهمية هذا الموضوع من الناحية العلمية بإغناء علم السياسة لناحية العناصر الكفيلة بتطبيقها كوسيلة حل لدى الدولة والمجتمع ، في حين اعتمادها من قبل الحكام والمؤسسات والشعب، ما يُشكل رافعة لهذا العلم فيصبح أساساً لتطور الأنظمة والمجتمعات بالشكل المقبول .
أما عملياً فيحاول هذا البحث إيجاد التقنية والطرق الإجرائية بقدر المستطاع لإرساء العمل السياسي القويم لدى الحكام ، فتصبح هذه الطرق مع كيفية تطبيقها كنموذجٍ عامٍ يتّبعه العاملون في الشأن العام ليستحقوا لقباً جديداً يمكن أن نسمّيه "سياسيون فوق العادة" .

القسم الأول : السياسة ما بين المبدأ والواقع

إن السياسة من حيث المبدأ تختلف عمّا هي عليه من حيث التنفيذ نظراً لتعقيدات وأطر الواقع البشري ، لذلك يجب إيضاحها كمبدأ علمي له مقوماته وأهدافه وظروف نشأته الخ... أما من الناحية العملية فتتحدّر هذه المبادئ الى مستوى الأفراد الذين يمارسونها على أرض الواقع ، فتنحو الى مقلب آخر لا يُشبهها ، لذا يجب معالجة كل ناحية على حدة .

البند الأول : السياسة من حيث المبدأ

ليس للسياسة تعريف موحد ، ولا يجوز ربطها بمفهوم مسبق ، إنما يجب التوصل إليه في سياقات الاستخدام وفقاً لنوعية التوجّه¹ ، على الشكل التالي :

- تعريف جامعة كولومبيا : هو علم دراسة الحكومات والمؤسسات والسلوك والممارسة السياسيين ، بمعنى أن علم السياسة يهتم بدراسة عملية الحكم والمؤسسات

¹ -أطلس العلوم السياسية ، تاليف : اندرياس فيرايكة - بيرند ماير هوفر - فرانتس كوهوت ، ترجمة الدكتور سامي ابو يحي ، المكتبة الشرقية ، بيروت 2012 ، ص 11 .

السياسية بنوعها من رسمية (المؤسستان التشريعية والتنفيذية) وتنظيمات غير رسمية مثل الأحزاب وجماعات الضغط والرأي العام. كما يُعنى بدراسة النشاطات السياسية للأفراد مثل عمليات التصويت في الانتخابات وغيرها .

- تعريف المعاجم الفرنسية : هو علم دراسة حكم المجتمعات الإنسانية أي علم حكم الدول.

- تعريف ديفيد إيستن الأميركي : هو العلم الذي يهتم بدراسة التوزيع السلطوي الإلزامي للقيم في المجتمع . بمعنى أن علم السياسة يتركز اهتمامه على دراسة الدور المحوري للسلطة السياسية في الحفاظ على قيم المجتمع وتنفيذ القوانين باستخدام أدوات القوة والإكراه إذا اقتضى الأمر في مواجهة الخارجين على هذه القيم والقوانين.

- تعريف آخر يعتبر علم السياسة بأنه علم السلطة ، ويركز أصحاب هذا التعريف على السلطة السياسية باعتبارها الظاهرة الأساسية . أما السلطة السياسية فهي احتكار الحاكمين لأدوات الإكراه المادي المصحوب بتصور أفراد الشعب له على أنه احتكار خيّر وشرعي يستهدف تحقيق الأمن والاستقرار والسلام داخل المجتمع. فالسلطة هي قوة شرعية خيرة.

- هناك تعريف مختلف لعلم السياسة يقول بأنه علم دراسة الظواهر السياسية بمنهج علمي تجريبي. والمقصود بالظواهر السياسية هو كل ما يدور في عالم السياسة (الواقع السياسي) من نشاطات وأحداث ذات صلة بشؤون السلطة والحكم ، أما المنهج العلمي التجريبي فيستهدف ببساطة تقديم تفسير للواقع السياسي (عالم السياسة - الظواهر السياسية) ، كما هو قائم دون تحييز لوجهات نظر معينة بما فيها وجهة نظر الباحث نفسه .

- إن بعض القواميس السياسية العربية يعتبر أن المعنى الأساسي لكلمة سياسة مشتق من كلمة ساس بمعنى ساس القوم أي دبّر شؤونهم أو اعتنى بهم وبأوضاعهم من كافة النواحي الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها ، مع العمل الدائم على حل النزاعات في ما بينهم بالطرق السلمية، والتخطيط الدائم لمستقبل أفضل يأخذ في الاعتبار المستجدات الراهنة والتطور الحاصل من النواحي العلمية والفكرية والتقنية وغيرها. وهي "علم الدولة ولغة القيام بشؤون الرعية ... ويُعتبر أرسطو من مؤسسي هذا العلم في كتابه السياسة"¹ على اعتبار أن البحث في نظام المجتمع الانساني يبتدئ بالأسرة وهي الخلية الاجتماعية الأولى، ثم المدينة فالدولة من حيث علاقتها بالأفراد وعلاقتها بالدول الأخرى وهذا ما يعرف بالسياسة المدنية والسياسة الدولية . كذلك فعل أفلاطون عندما

¹ - القاموس السياسي ، وضع احمد عطية الله ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، ص 661 .

اعتبر أن العلم ليس حكراً للآلهة وأن الحقائق الفيزيائية هي علم بذاته ؛ إن أرسطو وأفلاطون شهدا على إدخال مفهوم جديد في السياسة قوامه مقدرة الناس على حكم أنفسهم إذا ما طبّقوا المبادئ العقلانية ، فأصبح علم السياسة لديهم قائماً على العقلانية ، والعلم الذي يساعد على تحسين الممارسة السياسية ، مع الأخذ بتوجهات الناس وأولوياتهم والمثل العليا والتقاليد الاجتماعية والسياسية معاً . ويمكن القول كمثال، إن الفينيقيين منذ زمن بعيد مارسوا السياسة في تدبير شؤون مدنهم وعلاقاتهم مع الشعوب الأخرى خلال أسفارهم عبر البحار حباً بالاكشاف والتجارة ، لكنهم لم يسمّوها كعلم كما فعل أرسطو ، بل مارسوها عملياً ، وانفتحوا على العالم بحسن دراية وليس باعتماد أساليب القوة العسكرية والحربية ، فكانوا رواد الامبراطورية السياسية - دون أن يسمونها - وليس الحربية المبنية على القمع والتعسف واحتقار الغير .

لقد استخدم العرب لفظة السياسة بمعنى الإرشاد والهداية ، ووضعوا في السياسة كتباً لعل أقدمها كتاب " تهذيب السياسة" للأهوازي .

بناءً على ما تقدم ، تشمل السياسة دراسة نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها ونظامها التشريعي، كما يتضمن دراسة النظم السياسية في العالم والمبادئ التي استمدت وجودها منها ؛ وقد تأثرت هذه الدراسات بنظريات الكثير من الفلاسفة ورجال الفكر والاقتصاد أشهرهم هوبز (Hobbs) ولوك (Look) وروسو (Rousseau) الذي نادى بنظرية العقد الاجتماعي ومونتسكيو (Montesquieu) الذي أعطى نظرية فصل السلطات العامة الثلاث.

وباتت تُستخدم لفظة السياسة بمعنى " فن الحكم والقواعد المنظمة للعلاقات بين الدول وغيرها من الدول أو المنظمات الدولية مما يدخل في نطاق القانون الدولي والدبلوماسي، كما تشمل هذه الدراسة النظام الداخلي في الدولة والأساليب التي تستخدمها التنظيمات الداخلية كالأحزاب السياسية في إدارة شؤون البلاد للوصول الى مقاعد الحكم " ¹.

إن السياسة من الناحية المبدئية هي علم وفن إدارة شؤون الناس ، بالتالي تشبه الدين في بعض تطلعاتها والجريمة في بعض ممارساتها وأهدافها المبدئية ، ويمكن لها أن تُظهر الأفضل كما الأسوأ عند الشعوب . لكن أياً كانت السياسة : فن ، دين ، مهنة ، جريمة الخ... من الواضح أنها جزء لا يتجزأ من واقع الحياة وأنها من بديهيات الأمور في المجتمعات سيئة كانت أم جيدة أم لامبالية ، إذ ليس هناك من مستقبل للدول دون حياة سياسية . هي طريقة لحل النزاعات البشرية بالطرق السلمية بواسطة التفاوض والحوار الدائم ، والإرتقاء الى الأفضل بإعطاء كل ذي حق حقه دون الاستعانة بمنطق

¹ - القاموس السياسي ، المرجع ذاته ، ص 661 .

القوة كأساس للعلاقة بين الناس. فاعتبرها المفكر بودان (Boudan) بمعناها الضيق ، أنها العلاقات بين السلطات التي تعمل على ضبط المجتمع وصيانة الدولة بشكل دائم . فالدراسات السياسية بدأت عندما اقتنع الانسان بأنه سيّد نفسه ، أي أنه قادر على التصرف والتحكم بمصيره وفقاً لمبادئ ومفاهيم معروفة تطال الشأن العام بأبعاده كافة ، بدءاً من الحياة اليومية المعاشة وصولاً الى الأفق المستقبلية ؛ فهناك السياسة الاقتصادية التي تتبع من سياسة الدولة ، كمثل الاقتصاد الموجه في الدول الاشتراكية ؛ والاقتصاد الحر في الدول التي تعتمد الرأسمالية حيث السياسة الاقتصادية رهن بنشاط المؤسسات الحرة وما إليها من وضع الخطط والبرامج التي تحقق أقصى مستويات الربح . كما تختلف السياسة الاقتصادية للدولة تبعاً لمستوى الاستقرار الاقتصادي الذي بلغته ، ففي الدول النامية تهدف هذه السياسة الى التنمية الاقتصادية في جميع المجالات ، أما في الدول المستقرة اقتصادياً فتعمل على الاحتفاظ باحتكاراتها ومناطق نفوذها .

يشمل مضمون السياسة الاقتصادية ، السياسة الضريبية ، النقدية ، المصرفية ، سياسة التصدير والاستيراد ، السياسة الجمركية ، السياسة التموينية ، سياسة الحد من الاستهلاك وتشجيع المدخرات ، سياسة تثبيت الاسعار ، تحديد الاجور والتنمية الاقتصادية في مجال أو أكثر من المجالات الاقتصادية .

يتضح مما سبق ، أن السياسة لها علاقة مباشرة وأساسية بالشأن العام والانظمة والقوانين والتخطيط بمختلف أبعادها الاجتماعية ، الاقتصادية ، الفكرية ، العلمية ، الاخلاقية وحتى العلاقات الخاصة بين الأفراد من أعراف وعادات وتقاليد ، فكل هذه الأمور والشؤون لها مفاعيلها السلبية أو الايجابية على النظام السياسي مهما كان شكله . فالسياسة لها معطيين أو مدخلين أساسيين ، الجانب الأول فعلي بمعنى السياسة كفعل ، والثاني علمي ويعني بالسياسة كعلم .

المدخل الأول يركز على ربط السياسة بالسلطة ، وهي القدرة على التأثير في الناس ، ودفعهم للقيام بفعل أو الامتناع عنه ، سواء بشكل مباشر أو بواسطة تدابير تتراوح بين درجات متنوعة من القهر والإقناع، أو عن طريق التأثير في الشروط والبنى التي تساهم في تحديد قدرات الناس على التفكير والفعل¹ .

المدخل الثاني يستند على منطلق أن السياسة ليست الصراع، بل هي السلطة الشرعية. يقول لويس دومون: "ليست ماهية الحياة البشرية في صراع الجميع ضد الجميع، ولا يمكن أن تكون النظرية السياسية نظرية النفوذ، وإنما نظرية السلطة الشرعية"² التي

¹ - Stephen Lukes ,Power, A Radical View .Macmillan, 2005

² -Dumont ,Essai sur l'individualisme: Une perspective anthropologique sur l'idéologie moderne .. هذا المرجع وجدته في: ألن سابييو (ألان سابييو)، الإنسان القانوني، بحث في وظيفة القانون 186 Paris: Seuil, 1983, p.

تعنى بشؤون حياة المواطنين ، فيجب على من يمتهنا أن يُتقنها وفق معايير دقيقة تتناسب مع أهميتها في المجتمعات والدول .

البند الثاني : السياسة كمهنة

من حيث المبدأ، يتخذ العمل السياسي كقاعدة الشخص البشري وكرامته وحقوقه الأساسية المرتكزة على الشريعة الطبيعية المكتوبة في طبيعة الانسان والحاضرة في مختلف الثقافات والحضارات. ينبغي أن يعمل أصحاب السلطة السياسية بروح المسؤولية على توجيه قدرات المواطنين وطاقت الدولة نحو الخير العام، والذي يتمحور حول احترام الشخص البشري بحد ذاته، وفي حقوقه الأساسية وحرياته الطبيعية ، فكرياً وانسانياً وثقافياً واقتصادياً ، وتوفير ما يحتاج إليه من غذاء وكسوة وعناية صحّية وعمل وتربية ومعرفة والحق في تأسيس عائلة ، بالإضافة الى توطيد السلام والاستقرار الأمني¹.

إن ارتباط السياسة بالشأن العام والخير العام من مختلف الجوانب والشؤون الاجتماعية، يرتّب وجود مجموعات وهيئات سياسية مؤهلة لتحقيق ذلك ، كما يصفهم ماكس فيبر Max Weber بما معناه ، إن الممتهين للسياسة نوعان: الأول يشمل شريحة الذين يعيشون لأجل السياسة حيث تبدأ حياتهم وتنتهي منها، كالملوك والقادة والأباطرة وسواهم. إنهم يعيشون لأجل السياسة، بعكس الذين يعتمدون عليها كمصدر للدخل، ويعيشون من السياسة، ويتلقون مرتباتهم كمصدر رزقهم من مهنة السياسة.

إن الذين يعيشون من السياسة هم فئة العاملين في المؤسسات السياسية سواء كانوا خبراء أو مستشارين أو ممن شغلوا أي موقع سياسي عبر بوابة الأحزاب والجماعات السياسية وحتى ممن تم انتخابهم في بعض المؤسسات التشريعية وغيرها في الدول التي تتبنى النظام الديموقراطي. ويضيف ماكس فيبر بأن الذين يعيشون لأجل السياسة هم في الغالب من الطبقات الميسورة مادياً. يرى فيبر السياسة كمهنة، وعلى الرغم من أن هدفها المعلن هو تحقيق الصالح العام بأدوات الحكم والتنظيم وتمثيل القطاعات والمصالح المختلفة بالمجتمع، كثيراً ما تنزلق لتغليب حسابات ضيقة، إن لأفراد أو

¹ - هذه المبادئ مستقاة من ، شرعة العمل السياسي ، منشورات المركز الماروني للتوثيق والابحاث ،ص 39 .

لمجموعات أو لأحزاب، وتنتج من ثم أزمات متتالية تفقدها الشرعية ورضاء المجتمع عنها.

الى هذا التوصيف ، هناك من يعتبر أن ممارسى هذه المهنة، عادة ما يبررون تغليب المصالح الضيقة باعتماد أو تسويق شعارات براءة ووعود زائفة تفقدهم تدريجياً المصداقية ، وترتب شيوع النظرة النمطية لهم كجماعة منفصلة عن المجتمع. وفي مقابل السياسة كمهنة والسياسة كجماعة تعتاش على حسابات ضيقة، يطرح هذا الرأي إزاء ماكس فيبر تصوراً للسياسة كمهنة ونداء، يحققان الصالح العام ويوظفان أدوات الحكم والتنظيم والتمثيل البناء؛ وليس في صراعات وهمية، وتصوراً لسياسة يعملون في ممارسة ديمقراطية حقيقية لأجل الصالح العام. فيعتبر فيبر في مقولته هذه بدقة عن السياسة كمهنة والسياسة كطائفة منفصلة عن مجتمعها وطموحاته المشروعة¹.

في الواقع ، يُعتبر السياسي أو من يمتن العمل السياسي اليوم هو الشخص الذي يشارك في التأثير على الجمهور من خلال عملية صنع القرار ، أو الشخص الذي يؤثر على النهج الذي يسود المجتمع من خلال فهم السلطة السياسية وديناميكية الجماعة. هذا يشمل الأشخاص الذين يُشغلون مناصب صنع القرار في الحكومة، والذين يبحثون عن هذه المواقف، سواء عن طريق الانتخابات، الانقلابات ، التعيين والتزوير وما شابه . كما أن الرجل السياسي هو من يهتم بشؤون الجماعة وطريقة عملها من خلال العمل السياسي، لأن هذا الأخير بالمعنى الأقرب، هو طريقة التعامل في المجتمع وفق الآليات والميكانيزمات mechanisms التي تستخدم في حل المشاكل بالطريقة الصحيحة وصناعة قرارات لخدمة المجتمع².

في السياسة على وجه الخصوص هناك اليوم أكثر من ٤٣ تخصصاً فرعياً حسب الجمعية الأميركية للعلوم السياسية **American political science association**

¹ - محمد مسعاد 134950 http://www.ahdath.info/

² - بالاستناد الى :- Yourdictionary.com. 2013. "politician - Webster's New World College Dictionary". 26-06- 2013

- "politician - Princeton Wordnet dictionary". wordfind.com.
- Gaines, Miller ،Larry, Roger LeRoy (2012). *Criminal Justice in Action*. Wadsworth Publishing. صفحة 152. ISBN 978-1111835576.
- Grant, Grant ،Donald Lee, Jonathan (2001). *The Way It Was in the South: The Black Experience in Georgia*. University of Georgia Press. 449 صفحة. ISBN 978-0820323299

ولا يوجد أستاذ سياسة بشكل عام يفهم في كل أمور وفروع السياسة، كما لا يوجد صحفي في الشأن السياسي كله.. إذ هناك فرق بين المعلومة، والرأي، والتحليل.

إن المهنة السياسية في المبدأ يجب أن تتحاشى الوقوع في أخطاء نتيجة الارتجال والتخبط في رسم الخطط ووضع البرامج والمشاريع الاجتماعية. فتساعد للوصول إلى الأهداف المطلوبة بتوضيح مجالات العمل الاجتماعي واتجاهاته، وتعمل على التكامل والتنسيق الفكري والتقارب الزمني بين مختلف القطاعات والأجهزة والمهن المختلفة العاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية. فتعاون الساسة المسؤولين لتحقيق المصلحة العامة .

إن المجتمعات في معظم البلدان ، وبنسب متفاوتة ، تعاني من عدم وجود مؤسسات سياسية صالحة لحل المشاكل بشكل أوسع (اي مشاكل تصرفات المسؤولين في السلطة) ما خلا محاكمتهم إزاء ارتكابهم الجرائم اللتي تنص عليها القوانين العادية. وليس هناك من نقابات للعمل السياسي أو مؤسسات رقابة على تطبيق هذا العمل ، بالشكل العلمي والمبدئي المقبول ، من قبل مسؤولين إختصاصيين للتأكد من مصداقيتهم في هذا المجال ، وكان السياسة أصبحت مهنة من ليس له مهنة .

إن عدم وجود تعريف واحد للسياسة بشكل عام ، ينعكس سلباً على وضوح العمل السياسي (بالشكل والمضمون) للتمكّن من الاحاطة به داخل السلطة وخارجها او على الأقل ليعرف ممتهن السياسة تفاصيل وحدود مهنته ، وسط مجتمعات أصبحت تتفاعل مع الاحداث بطرق أكثر تعقيداً من السابق لمعالجة المشاكل اليومية بعقلانية. ما يدفعهم الى احترام المبادئ التي تقوم عليها السياسة دون سابق تصميم، خاصة في الانظمة الديمقراطية .

فالتساؤل المطروح هنا : ما هي النتائج السياسية العملية المطلوبة للتعاطي مع المشاعر الانسانية ، كالغضب ، الملل ، اليأس ، ضغوط العمل ، البطالة ، الطباية ، النزوح من القرى ، الضغط على المدن ، المتطلبات الاجتماعية وغيرها . ان هذه المشاكل تتغلب على منطق العلم والعقل أحياناً نظراً لتنوعها وانتشارها ، فإستنباط الحلول يستوجب الجهود المضنية التي بدورها تتطلب الاختصاص ،الخبرة ، الكفاءة، القدرة والوقت اللازم ، للحل المنشود.

إن العمل السياسي أو مهنة السياسة يجب ان تُعنى بكل هذه الامور مع التخطيط الدائم لتلافي مشاكل الحياة اليومية المتفاقمة باضطراد ، بأبعادها ومجالاتها وشتى ميادينها، لنزع فتيل الحروب والازمات المتعددة حاضراً ومستقبلاً ؛ لأن السياسة كما يقال:"

ليست فرضية تحدد بواسطة تحليل ، بل هي مسألة متشعبة وواسعة النطاق ، حيث تبدو متناقضة في بعض تفاصيلها ، بأن يُعطى عدة معانٍ للقضايا¹ فيجب على أي مهنة مرتبطة بها ان تتطابق معها سعياً لإيجاد الحلول لهذه المشاكل المتناقضة .

إذا حددنا هدف السياسة بأنه ضمان استمرارية المجتمع البشري باستعمال الحكمة والدراية التي تشكل جزءاً مهماً من العمل السياسي ، هذا الأخير هو بأمرس الحاجة الى الذكاء الفردي والجماعي ، يبقى أن الذين يتولون زمام الأمور ليسوا دائماً على مستوى المسؤولية. ما يشكّل معضلة إضافية تواجه تطبيق المبادئ السياسية المرجوة أي التخيّب بين الأمل وقلة الثقة بمن يعمل على تحقيق الأهداف السياسية . فأصبح الغموض يشكّل القاسم المشترك بين علم السياسة والممارسة السياسية على حد سواء².

إن تعاطي أي فرد بالشأن العام يستوجب اتقانه فن السياسة لتحقيق المطلوب ، هذا ما يُسمى العمل السياسي الفردي . وإن قيام الحاكم أو المجموعة بتدبير أمور الرعيه على أحسن وجه ، مع الحفاظ على المركز المكتسب يُدعى عملاً سياسياً عاماً . فإذا تم ذلك بنجاح يكون العمل السياسي قد أدّى دوره ؛ وإن لم يوفق بذلك يعتبر منقوصاً يشوبه الكثير من العيوب في تنفيذ السياسة المرسومة لأدارة الشأن العام . إذاً العمل السياسي له أطر ومفاهيم ومبادئ لا يمكن الخروج عنها ، لكن واقعياً نادراً ما نجد من ينقيد بها .

عندما تقوم المؤسسات بتحقيق الاهداف السياسية وبلورتها في الممارسات الحكومية، تعد الى تنظم الحياة الاجتماعية بوسائل سياسية ، وخلال قيامها بعملية التنظيم تؤثر على نوعية وخصائص الاهداف السياسية . هكذا يصبح الحكم التمثيلي مؤسسة ضرورية لتطبيق المبادئ السياسية المرسومة في أي مجتمع أو دولة . لكن المؤسسة لا توجد من تلقاء نفسها فهي تتألف من أشخاص يتصرفون بوحى من معرفتهم الفردية لصلاحية الهيئات الحاكمة للحكم . لهذا ، قلما يحصر الافراد تصرفهم السياسي ضمن الأطر المحددة بالمؤسسات والفلسفات والمبادئ العامة .

إن العمل السياسي الناجح يعتمد أرقى درجات المعرفة وأدقّها ، دون الحاجة الى دراسة علم السياسة ؛ وربما يكون ذلك بالفطرة والخبرة أو نتيجة مجهود فكري منظم كما كان يحصل في المجتمعات البدائية كاليونانيين والفينيقيين والعرب (العادات العشائرية) وغيرهم ؛ لكن ذلك لا يكفي للقول بأنهم كانوا يتقنون فن السياسة انما استطاعوا تأمين التعاطي الأمن في ما بينهم في مراحلٍ معينة .

¹ - Denquin , Jean -Marie , Sc. Politique , 5 édition , mise à jour , presse universitaire de France 1996 , p. 76 – 77

² - د. مرغريت الحلو ، المنهجية السياسية ، الدراسات العليا قسم العلوم السياسية والادارية ، الجامعة اللبنانية – الفرع الثاني ، 1993 .

يتطلب العمل السياسي القيام بدراسة الحوادث والظواهر دراسة موضوعية حيادية تبعد كل البعد عن التحيز والتعصب والأفكار الشخصية الذاتية . انما ما يحصل في الواقع هو الاعتماد على الدراسة الشمولية والكلية للظواهر الشكلية دون الوصول الى التنفيذ العملي . إذ لا تُعبر غالبية العاملين في الحقل العام شأنًا لهذه الموضوعية والشمولية والحيادية الخ... ما شكّل معضلة أمام اعتماد السياسة الحقيقية في تصرفات ما يُسمى "سياسيين" في معظم دول العالم . لذلك لا تزال البشرية رازحة تحت نير المظالم والحروب والعبودية والفوضى والرجعية أحياناً بشكلٍ أو بآخر .

إن العمل السياسي هو السعي لتطبيق المبادئ التي تدور في فلكها السياسة كما ذكرنا سابقاً ، ومنها على سبيل المثال : حل المشاكل بالطرق السلمية ، حسن الدراية في القيادة او التنفيذ ، اتقان الفضائل ، الصدق في المعاملة والتنسيق الدائم مع المعنيين ، المحافظة على العلاقات الجيدة بين الناس في المجتمع من جهة وبين الدول من جهة أخرى ، إبعاد منطق التحدي وتجنب الأسباب المؤدية الى الأزمات والحروب ، نشر الوثام بين ربوع الوطن وفي العالم ، العمل على الافادة من الذكاء الفردي والجماعي، التخطيط لمستقبل أفضل ، العمل على التغيير الدائم ، وغير ذلك من المبادئ السياسية التي تُسهم بالتطبيق بشكل موضوعي وحيادي لا يخامرهُ الشك . هذا يعني ان إختصاص او مهنة السياسة هو عمل مؤسساتي منظم له قوانينه المحكّمة ويمكن تنفيذه ومراقبته بدقة مع تطويره بشكلٍ دائم ، وهو غير خاضع لمزاجية ونفوذ الأفراد عشوائياً . إذ يمكن القول بأن هذه المهنة السياسة تتأثر بعنصرين أساسيين هما :

1 - السلطة وتداول السلطة الشرعية المعترف بها ، وهي لا تعني القمع والتسلط ، بما هي جزء من السلطة العامة أو السلطات العامة . إنها اصطلاح دستوري يُقصد به وظائف الدولة الرئيسية وتقسّم تقليدياً منذ وضع العلامة الفرنسي مونتسكيو Montesquieu نظريته في كتابه روح الشرائع العام 1748 ، إلى ثلاث سلطات هي : السلطة التشريعية ، التنفيذية والقضائية ، وارتبط بهذه النظرية مبدأ سياسي لا يزال قائماً ومطبّقاً الى حدٍ كبير مع اختلاف نظم الحكم في العالم وهو مبدأ "فصل السلطات" باعتبارها دعامة تقوم عليها الحرية السياسية¹.

2- الجماعات الضاغطة من خارج السلطة أي المؤثرات من خارج السلطة الشرعية، التي يتلخّص عملها على الوجه السلبي والوجه الايجابي في كل دولة ، إذ تساهم هذه الجماعات سلباً او ايجاباً في تطور المفاهيم والأنظمة بواسطة تأثيرها المباشر وغير المباشر على السلطة والمجتمع والأشخاص. وتساهم أيضاً بتحسين أو انحراف الأداء

¹ - القاموس السياسي ، المرجع ذاته ، ص 628

السياسي الى حد معين . إذ هناك المعارضة والمواالات من خارج السلطة التي تشكل أدوات ضغط أساسية لا يمكن تجاهلها في أي دولة مهما كان نظامها . ففي الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية تتمثل المعارضة بالجماعات السرية التي تعمل دائماً على نشر وتعميم وجهات نظرها لتغيير النظام ، أما في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية فتكون المعارضة علنية في أغلب الاحيان مستندة على طبيعة النظام الذي يسمح بالتساهل والتسامح والانفتاح الى حد معين ، فتتخذ الصفة الرسمية والشرعية كما هو حاصل في المملكة المتحدة (بريطانيا) مثلاً حيث هناك حكومة الظل وتُدعى " حكومة المعارضة لدى جلالة الملك " وهي مؤلفة من أعضاء الحزب المعارض أي الحزب الخاسر في الانتخابات النيابية ، فيقابل كل وزارة في المجلس الوزاري لدى السلطة وزارة الظل أي وزارة مراقبة لأعمالها ليتسنى للمعارضة مراقبة تنفيذ الشؤون السياسية في البلد عن كثب . بذلك تكون المملكة المتحدة قد سجلت خطوات متقدمة لناحية تطبيق الديمقراطية التي تُساهم بإرساء قواعد العمل السياسي الى حدودٍ مقبولة نسبياً، ما يجعلها من أقرب الدول تطبيقاً للعمل السياسي نسبةً الى سائر البلدان لا سيما التي تُعد متطورة حالياً .

يظهر تأثير الجماعات الضاغطة على السلطة والحكم من خلال المعارضة والجمعيات والأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية والأقطاب السياسية خارج السلطة وغيرها . وقد تكون المعارضة داخل السلطة ممثلة ببعض النواب أو الوزراء أو الكتل النيابية كما هو حاصل في لبنان على سبيل المثال .

هناك انواع عدة من المعارضة والمجموعات الضاغطة ، منها ما هو إيجابي وبناء، ومنها ما هو سلبي قائم على اعتبارات شخصية وكيدية أو سلطوية (حب السلطة والاستئثار بها من موقع خارج السلطة الشرعية) وغير ذلك من الطرق التي لا تُعتبر سياسية ؛ بل هي تشويه للسياسة ومبادئها البعيدة كل البعد عن هذه التصرفات المتفردة والعشوائية ، فتشكل زُرقة على العمل السياسي من حيث المبدأ .

في كل الأحوال ، يجب على كل معارضة التدرّب على الحق والقانون والعدل والتوازن والرصانة، لتطبيقها عندما تستلم مقاليد الحكم اذا تسنى لها ؛ فإذا هي أباحت لنفسها انتهاك القوانين حينما كانت في موقع المعارضة ، من الطبيعي أن تستمر بذلك عندما تصبح شرعية .

في النهاية، تتألف المؤسسة السياسية من أفراد يؤثرون ويتأثرون بها . فإذا كان هؤلاء غير جديرين أو غير مؤهلين لامتهان السياسة أو العمل في الشأن العام ، فعبثاً يحاول البناءون ، لأنه كما يُقال : فاقد الشيء لا يمكنه أن يعطيه . لذلك يجب استشراق نهج وثقافة جديدين بدلاً من استشراف ما لا يمكن القيام به ، لصنع التغيير نحو الأفضل إزاء الواقع الحالي.

القسم الثاني : مبادئ العمل السياسي وواقعه

لا يشكل التصور حول العلاقة بين علم وفعل السياسة، والحاجة إلى إخضاع البعد الثاني للأول، إلا مقترباً واحداً لمعالجة العلاقة الملتبسة بين الفكر والفعل في حقل السياسة، وحول الأدوار الأخرى التي تلعبها المعرفة بالسياسة بشكل أعم، مستقل و متميز عنها كممارسة . فالمشكلة تكمن في عدم إحترام المبدأ السياسي من قبل من يُفترض بهم إتقانه ، ولكل أسبابه ومسبباته العديدة ، منها ما هو حضاري عائد للأعراف والتقاليد والرجعية أو التعصب، منها ما هو شخصي أو ثقافي يعود للمعرفة والكفاءة الذاتية لدى الأفراد في المجتمعات، ومنها بسبب الحروب المستمرة المضنية التي تحكمت وتتحكم دائماً بتاريخ ومستقبل البشرية ، فلم تترك متسعاً للتفكير بولوج باب الاصلاح في العمل السياسي رغم المحاولات المتعددة في هذا الشأن .

إن اعتماد العمل السياسي بأبعاده المذكورة سابقاً ؛ بديلاً عن التسييس للمبدأ السياسي لدى الحكام والمسؤولين أو القيميين على الشأن العام ، بات حاجة ملحة لأن الكثير من تصرفاتهم يُظهر مدى تطفلهم على السياسة ومبادئها، إذ هي براء من كل هذه التعديلات الحاصلة من قبل ممن يُفترض بهم حمايتها، فأصبحوا يمثلون ذواتهم فحسب ، لأنهم انصرفوا بالمهنة نحو منافع شخصية أو فئوية ضيقة ، ما ينطبق عليهم القول : " عدالة الانسان لا يمكن أن تكون إلا على صورة الانسان ، ضعيفة ومنقوصة ... " ¹ ، فالمطلوب عدالة مؤسساتية شاملة وليس عدالة أفراد. لذلك يجب على رجل السياسة أو السياسي أن يتبع المبادئ في ظل رقابة دائمة ، مع ضوابط سياسية محددة ؛ وليس كما هو حاصل حالياً من جراء لعب الأدوار المعاكسة للأصول السياسية. فالعاملون في الشأن العام يجب أن يتقنوا فن السياسة عملياً وإلا فلا مبرر لدخولهم هذا المضمار بشكل دائم .

لمعالجة هذه المسألة ، لا بد من إظهار الهوية بين المبادئ السياسية وتطبيقها ، وبعض المحاولات للاصلاح . وبعدها تُطرح مسألة الانحراف السياسي(المحاذير) واقتراح بعض الحلول.

البند الأول: بين المبدأ والتطبيق

¹ - واصف الحركة ، بحث تحت عنوان " القانون " ، كتاب عنوانه " مواطن الغد " ، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ، المطبعة البوليسية ، جونية 1995 ، ص 274 .

إن المدخل الأساسي للسياسة هو حقل السلطة والشرعية، أي الحقل الذي تُمارس فيه السلطة، وتوزع، وتُحتكر، وتتراكم وتضعف وتستمر أو تتبدل؛ والحقل الذي يتم فيه الاعتراف بأحقية السلطة لمالكها وقبولها، أو يتم الاختلاف حولها والصراع بشأنها. في المقابل، إن المعرفة بالسياسة أو ما أصبح يُعرف منذ مطلع القرن العشرين كعلم متخصص، نتيجة تراكم الفكر الإنساني منذ أفلاطون (347-423 قبل الميلاد) من صياغات وأطروحات ونظريات ومقتربات ومناهج لفهم السياسة كموضوع، وشرحها وتفسيرها والطموح إلى التأثير فيها. وشغلت السياسة الفكر الإنساني منذ بدايته، كما أنها اتخذت مجالات معرفية مختلفة تصدرتها الفلسفة، التاريخ، النصوص الدينية المقدسة والكتابات المرتبطة بها إلى الآداب والفنون. ثم شكلت موضوعاً مركزياً لدى مفكري عصر الأنوار، وظهرت كموضوع مهم في كل فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية التي بدأت تتأسس منذ القرن التاسع عشر (الاقتصاد، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، علم النفس، اللسانيات والنقد الأدبي)، بل أصبحت موضوعاً للدراسة في حقل العلوم البحتة كعلم الدماغ¹ Neuro-science.

وشكل هذا الموضوع علماً قائماً بذاته في المجال الأكاديمي في الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين، ليصبح بعد ذلك تخصصاً معتمداً في كل جامعات العالم. ويشمل اليوم الآلاف لا بل الملايين من رواد علم السياسة، ومراكز الأبحاث، والنتائج التي تصدر عن دور النشر، والمجلات والجمعيات المتخصصة. وغدت فروع العلوم السياسية، موجودة في الجامعات الكبرى، تمنح شهادات جامعية في العلوم السياسية، وفي تخصصات فرعية متعددة لم تتوقف عن الظهور مثل علم السياسة المقارن، النظرية السياسية، الفلسفة السياسية، السلوكية، التخصصات الإقليمية، الاقتصاد السياسي، علم الاجتماع السياسي، الأنثروبولوجيا السياسية، والسياسة العمومية².

إن التداخل الحاصل بين السياسيين الممارسين والمفكرين، يؤكد أن الفعل السياسي هو نتاج المعرفة السياسية. ويتطلب ضبط هذه العلاقة معرفة دقيقة للأفكار السياسية التي كان المفكرون يحملونها كدافع في صياغة القرارات والخيارات والاستراتيجيات السياسية.

هذا يدل على أن انتقال الفكر إلى العمل ليس هيمنة الفكر بقدر ما يعني فقدانه لاستقلاله وخضوعه لمنطق السلطة السياسية. من هذا المنظور فإن العلم عندما ينتقل إلى حقل الممارسة السياسية يفقد الشروط العلمية التي تُبنى على البحث عن الحقيقة، وعلى الموضوعية والاستقلالية ويتحول إلى إيديولوجيا تسعى إلى "تعزيز وشرعنة مصالح

¹ - George Lackoff . *The Political Mind: A Cognitive Scientist's Guide to Your Brain and Its* Politics
New York: Penguin Books, 2009

² - كان علم السياسة ولا يزال يعرف هيمنة واضحة للباحثين والجامعات والجمعيات ومراكز البحث الأمريكية. في سنة 1980، كان 80 في المائة من علماء السياسة أمريكيين .

جماعات في وضعية تعارض المصالح¹. إن التقاء العلم والفعل يشكل علاقة لا يمكن أن يكون أقوى طرفيها إلا الفعل، ويصبح العلم فيها مسخراً لخدمة أغراض هذا الفعل، سواء كان الأمر متعلقاً بالفعل من مركز الحاكم أو من وضع المحكوم، في موقع السلطة أو المعارضة .

من هنا ، إن اشكالية التقاء العلم بالممارسة ، أي المبدأ بالتنفيذ ، تطرح بقوه المشاكل الناجمة عن عدم تطبيق المبادئ السياسية ، ما يؤدي الى الإساءة بحق السلطة والدولة والمجتمع معاً على الشكل التالي :

- عدم توصل البشرية حتى اليوم الى السلام المنشود ، حيث لا تزال الحروب والنزاعات قائمة بين الكثير من الدول ، وبالتالي فإن شريعة القوي هي السائدة في الغالب ، بمعزل عن تطلعات الشعوب الضعيفة وآرائها .
- إن الخلافات والانقسامات والمساومات والتنافس حول القضايا العامة المتعلقة بالمبادئ في كل دولة ومجتمع ، ترتفع أو تنخفض بحسب كل نظام ؛ لكنها لا تزال موجودة بنسب عالية حتى في الدول التي تُعتبر متقدمة حالياً .
- إن الكثيرين من الذين يعتبرون أنفسهم رجال سياسة اليوم ، هم في الواقع لا يملكون هذه الصفة ، لأن محاور اهتماماتهم تدور أولاً وأخيراً حول مفهوم القوة العسكرية والهيمنة على الآخرين بشتى الوسائل الايديولوجية والمادية وغيرها ، ولا يُتقنون قوة المنطق والعقل المرتكزة على المبادئ الأساسية لخدمة المجتمع التي أنشئت السياسة من أجلها . فالمسؤول يستخدم القوة ويعتمدها في الغالب ؛ حتى لنشر الأفكار . فهي بالنسبة له وسيلة وغاية ، لذلك ينظر الى عالم السياسة كما ينظر الجنرال الى المعركة ، همه الوحيد الربح ، فنتمحور استراتيجيته حول كسب المعركة مستعيناً بالقوة ، ويهمّه العديد من الأصوات (انتخابياً للحفاظ على موقعه) أكثر مما يهتم بالمبادئ. في حين يحتاج السياسي الناجح الى المقدرة على معالجة القضايا المعقدة والأوضاع الصعبة بتصميم وإصرار حسب ما يُمليه عليه العقل المؤسسي والمنطق أو المبدأ السياسي الأساسي المعترف به من قبل الجميع، وليس المجتزأ خدمةً لمنفعة شخصية آنية.

هذه المشاكل ما بقيت يوماً دون مساعٍ للحلول ، إن على الصعيد الفردي أو الجماعي أو العالمي لأن الدعوات الى الإصلاح لم تتوقف يوماً إزاء الحروب والنكبات المتواصلة في العالم ، ويعود السبب في الغالب لعدم اتقان فن السياسة بشكل فعّال

¹ - Terry Eagleton ,Ideology ,p. 23.

لدى العاملين في الشأن العام ، خاصة في الظروف التي تتطلب الاستعانة بمبادئ السياسة لدرء الأخطار المحدقة بالبشرية .
إن الذين عملوا على وضع الأنماط والمبادئ السياسية أي العلماء السياسيين ، يمكن اعتبارهم كفئة من الأنبياء حملوا رسالة السلام والعدل وغيره . لكن المشكلة بقيت دائماً في التطبيق العملي لدى القيمين على هذا الشأن . كما كان للعلماء القدامى منهم على سبيل المثال ، أرسطو ، أفلاطون ، الأهوازي ، هوبس ، لوك ، مونتسكيو وبودان وغيرهم مساهمة فعالة على مرّ العصور. إذ كان أثرهم ظاهراً لدى المنظمات الدولية والاقليمية بتبني الكثير من مبادئهم ، بالإضافة الى المحاولات الجدية لتطبيقها عملياً لدى الأجيال ؛ لكنها كانت تصطدم دائماً بالمعوقات المتأتية عن استعمال القوة العسكرية التي لا تزال تؤمن بها قادة الدول التي تملك النفوذ القوي والطاغي على الساحة الدولية. بالرغم من ذلك بدا الاسهام الدولي الى جانب المجهود الفردي على الصعيد السياسي لناحية المبادئ والتطبيق على حد سواء ظاهراً للعيان ويتلخص من خلال الخطوات التالية :

أ – مراحل مهمة لناحية الاعتراف بالغير وحقه بالوجود والتغيير :

- هناك أعمال تعتبر سياسية الى حدٍ معين لأنها أدت الى فضّ النزاعات والحروب بشكل مهم ، فيمكن تسميتها سياسة الحد من الحروب والنزاعات ، من أهمها¹ :
- المجامع المسيحية لدرء أخطار الانقسام بين الفرق المسيحية قبل ظهور الاسلام ، فهي تعتبر من الأعمال السياسية رغم انها كانت تتعلق بالنشاطات الدينية.
 - عهود الأحكام الشرعية بين الحكام المسلمين والطوائف المسيحية واليهودية التي كانت واقعة بذمة الاسلام .
 - اتفاقية أوغسبورغ (Augsbourg) العام 1555 بين ملوك لوثرين وكاثوليكين لتنظيم بعض المسائل الدينية في ألمانيا .
 - منشور دوتيرادا (De Turda) العام 1568 في هنغاريا الذي أقرّ بالتعددية الدينية في تلك الدولة آنذاك.
 - اتفاقية فيينا عام 1815 التي أقرت الكثير من الحقوق المدنية للمواطن ، كالحرية والمساواة وغيرها من الحقوق التي تُعتبر من صلب الأعمال السياسية.

¹ - د. البير رحمة ، لبنان والغاء الطائفية السياسية والادارية - مسألة الاقليات في العالم - شركة شمالي أند شمالي للطباعة ، بيروت 2003 ، ص 33 و 34 .

ب - عصبة الامم المتحدة

على أثر إنتهاء الحرب العالمية الاولى عام 1918 أنشئت هذه المنظمة ومن أهم أهدافها ، محاولة سياسية لإرساء السلام في العالم حينذاك ، مع وضع علامة استفهام على ذلك. أما اسهامها في هذا المجال فيقتصر على توطيد روح التفاوض بين الدول والمجموعات بدلاً من اعتماد الحلول العسكرية في فضّ النزاعات القائمة بين الدول ، واعتماد مبدأ احترام الرأي وتأمين حرية وحقوق الأقليات في العالم مع وضع نظام يحتوي على ضمانات للأقليات السياسية والدينية والعرقية الخ... بالإضافة الى ذلك أنشأت هذه المنظمة محكمة العدل الدولية الدائمة التي أسهمت بالحفاظ على حقوق الدول الضعيفة من ناحية ، واللجوء الى التحكيم الدولي في فضّ الخلافات بين الدول من ناحية أخرى . ما أنشأ نمطاً جديداً في التعامل بين الدول أي البدء بتطبيق نهج السياسة الأساسي في التعامل بين الدول والذي يخفف من احتمال وقوع الحروب . لكن في الواقع بقيت المعوقات القائمة على خلفية التسابق على النفوذ ، فسببت بفشلها لعدم تمكنها من الوقوف في وجه القوى المهيمنة على مصير البشرية حينذاك ، والتي أوقعت العالم يومها في الحرب العالمية الثانية ، فحل التقاتل والظلم والحروب مكان العمل السياسي والدبلوماسي بين الدول ، فأصبح العالم في تلك المرحلة شجرة تنقادها الرياح في غياب أي مسعى فاعل مرتكز على السياسة ومبادئها التي وُجدت اصلاً لإرساء السلام العالمي وابعاد الحروب .

ج - منظمة الامم المتحدة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية العام 1945 حاولت غالبية الدول تفادي الحروب المستقبلية، فعملت على إنشاء منظمة الأمم المتحدة من أجل هذا الغرض بشكل أو بآخر ، فحقق القانون الدولي خطوات كبيرة على طريق تنظيم العلاقات الدولية وبروح أكثر مسؤولية عبر هذه المنظمة العالمية ، ما انعكس بشكل ايجابي على إرساء بعض مبادئ السياسة على الصعيدين الدولي والفردي . إذ يمكن القول : إن غياب العمل السياسي بشكله الفعّال قبل الحرب العالمية الثانية ، أي غلبة منطق القوة على مبدأ السلم ، أدّى الى ما آلت اليه تلك الحرب من ويلات ودمار الخ... فاذا ما استمر استبعاد العمل السياسي بين الدول في حل خلافاتها ونزاعاتها بشكل سلمي ، ستبقى الحروب المؤدية الى فناء البشرية ، كما بدا واضحاً خلال التاريخ.

إن حلول العمل السياسي وتوطيده من خلال هذه المنظمة يظهر على الشكل التالي :

- ورد في ديباجة اعلان حقوق الانسان والمواطن عام 1948 ما معناه إيجاد أوضاع قانونية جديدة بواسطة بروز الفرد كعنصر اساسي في القانون الدولي العام من خلال القول " نحن شعوب الامم المتحدة ايماننا بالحقوق وبما للرجال والنساء ، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية " ¹ ان هذه التعابير "شعوب" و"حقوق" و " الرجال والنساء " : و " الأمم كبيرها وصغيرها " الخ... أوجدت دفعاً جديداً في التعامل السياسي داخل الدول لجهة الاحترام المتبادل والمساواة (احدى مبادئ الديمقراطية) بشكل لافت أكثر من السابق .
- شكلت الأمم المتحدة لجنة منبثقة من إعلان حقوق الانسان والمواطن ، لمواجهة التمييز العنصري في كل الدول ، مع الدفاع عن حرية الانضمام الى الجمعيات السياسية والمساواة في فرص التعبير عن الرأي في الانتخابات الديمقراطية ، وتأمين الحوار والحرية والمساواة بين البشر .
- تعمل الأونيسكو (UNESCO) المتفرعة عن منظمة الأمم المتحدة على نشر التعليم العلوم والثقافات المتعددة والوعي بين الأمم خاصة في بلدان العالم النامي، ما أدى الى خلق أفق جديدة أمام المواطنين تساعد على الوعي والتطور في شتى المجالات ، خاصة منها المجال السياسي المرتبط مباشرة بالوعي والاطلاع على الثقافات المتعددة .

بالرغم من اسهامات الأمم المتحدة هذه وغيرها ، بقي العمل السياسي يعاني من النقص الفادح في تطبيق مبادئه الأساسية . يعود السبب الى سيطرة نظرية القوة العسكرية في العالم حتى اليوم ، ما يتناقض مع مبادئ السياسة والعمل السياسي بشكل واسع ، إن على الصعيد العالمي أو داخل كل دولة .

البند الثاني : واقع العمل السياسي

إن الانحراف السياسي الذي يعني خروج رجل السياسة عن المبادئ التي ترعى هذه المهنة أو هذه الرسالة ، لأن العمل السياسي هو رسالة ضرورية في كل دولة كما أشرنا سابقاً وكل خروج عن روحية وأهداف هذا العمل يُعتبر انحرافاً سياسياً يستوجب العمل

¹ - ميثاق الامم المتحدة ، الفصل الاول ، المادة الاولى ، الفقرتين 1 و2 و 3 ، بالاضافة الى الفصل الرابع ، م 13 والفصل التاسع م 55 فقرة أ . ب . ج . والفصل العاشر م 73 فقرة أ . ب . والفصل الثاني عشر م 76 فقرة ج .

على تصحيحه من قبل المعنيين بذلك ؛ إن وجدوا ، نظراً لاحتمية وأهمية أعمالهم في المجتمعات والدول .

إن الانحراف السياسي أصبح اليوم شائعة في كل دولة ومجتمع ، يكاد يغلب بطابعه على مقومات الشأن العام وكأنه الأساس ، والمبادئ القويمة دخيلة على المجتمع . فالعادات والتقاليد والأعراف تكاد تكون الطاغية لدى الحكام والمعارضين معاً ، أما القيم والأعمال السياسية كما يدل اسمها ، فهي تدخل ضمن اطار التمنيات والمثاليات "الهيولية" أي غير القابلة للتجسيد عملياً ؛ كأنها وضعت لأن تكون بعيدة عن الواقع العملي ، في حين أنها مبدئياً من بديهيات الأمور إزاء أي ممارسة سياسية ممكنة . فتختلف ببعض التفاصيل والأحداث الثانوية، حسب كل مجتمع وقدرته على الاستيعاب ؛ لكن تبقى الأسس والأهداف ذاتها . المثال على ذلك ، إن علاج شرايين القلب مثلاً يخضع للمنطق ذاته في كل البلدان ؛ لكن قد تختلف بعض طرق وتفاصيل هذا العلاج بين طبيب وآخر أو بين طريقة علاج وأخرى ، كمثل الطب الصيني أو غيره المعتمد في معظم البلدان .

إن أولوية المصلحة الفردية على النفع العام والإستئثار بالسلطة وما يتبعها من تزوير للواقع وتشويه لسمعة الأشخاص المناوئين ، وكل مخالفة للمبادئ السياسية التي تمّ تبيانها سابقاً ، تُعتبر من الانحراف السياسي أي مخالفة لمبادئ الأعمال السياسية . ذلك ما يحصل أيضاً في معظم الدول اليوم ؛ والأخطر من ذلك أصبحت المجتمعات والشعوب عن قصد أو عن غير قصد لدى غالبية المسؤولين والحكام والجماعات الضاغطة والأفراد كأنهم يؤمنون بذلك ما يسبب إخراجاً للسياسة وأعمالها ومراميها في العالم . فبات لزاماً على كل عاقلٍ حماية العمل السياسي أو مهنة السياسة من الانحراف الذي يؤدي ، الى تفاقم الحروب والأزمات التي بدورها قد تساهم ربما بضياح وفناء البشرية. فالطبيعة والأرض بكاملها أصبحت اليوم أكثر من الماضي بحاجة للذين يُطبقون العمل السياسي القويم الذي ينفذ الجميع؛ إذ يصح القول : " فالطبيعة اليوم أكثر من أي وقت مضى، تبدو كامتداد عضوي لجسد الانسان ، اليابسة منها والمحيطات والغلاف الذي يحيط بهذا الكوكب ، فالأرض واحدة رغم أن العالم لا يزال ينقسم الى مجموعات دول ومجتمعات، إلا اننا جميعاً نعتمد على محيط حيوي واحد للإبقاء على حياتنا ولو أن كل بلد يكافح من أجل البقاء والرفاه من دون اعتبار لأثر ذلك على الآخرين" ¹. فالحكومات في العالم بدأت بصورة متتابعة، تنتهج سياسات تخضع لضرورة تنظيم وتقنين العلاقة مع الطبيعة والبيئة وتدرك بصورة متزايدة أهمية التنسيق للحفاظ على هذا المدى الحيوي للحضارة والانسان ².

¹ - سليمان تقي الدين ، تحولات المجتمع والسياسة [نقلاً عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية - مستقبلنا المشترك - (عالم المعرفة 1984)] دار الحداثة ، بيروت 1992 ، ص 11 .

² - سليمان تقي الدين ، المرجع ذاته ، ص 11

لا يزال العالم يتخبط في مآزقه ، ويبدو أن التسابق قائم على التمسك بزمام السلطة والحكم بدلاً من التسابق على خدمة البشرية بالمعنى الانساني ، فإزداد التسلح العسكري حفاظاً على المواقع بدلاً من التعاون على حل المشاكل العالقة بشكل سلمي أي سياسياً . لذلك لا بد من الاسترشاد بالنقاط التالية :

- لا مستقبل آمن لبشرية ما زال يقودها منطق القوة والتقاتل كبديل عن الحوار السياسي . وكذلك لا حلول للمشاكل العالقة إلا عن طريق اعتماد العمل من قبل سياسيين يُتقنون هذه المهنة ، وبالاستناد على المبادئ السياسية .
- لا تزال غالبية القيمين على التغيير غارقة في بحيرة الوهم القائل ، " انا قوي ، اذاً انا موجود" في حين يجب العمل من منطوق ، "وجودي مرهون بالقوى الفكرية والمنطقية للجماعة" أو للمؤسسة الواضحة المعالم والأهداف .
- إن التقدم والتغيير نحو الأفضل لجهة الأداء السياسي لدى الأفراد والجماعات كان ولا يزال دون المطلوب لدى الأمم .
- هناك مقولة تسود العالم قوامها : اعتبار الرجعية والتخلف سببها "الغير" فكل فرد أو مسؤول يعزي سبب الفشل الى غيره من الأشخاص والمجموعات أو المؤسسات أو الدول الأخرى . لكن في الحقيقة، يعود سبب الرجعية والتخلف الى اعتماد "الأنا" بشكل واسع عند الغالبية ، وكل ما دون ذلك لا أهمية له عندهم . في حين يجب اعتماد نقيض ما هو حاصل .
- يعمل المتنافسون على السلطة على أساس المقولة التالية : يجب أن أظهر مساوئ غيري (خصمي لأثبت محاسن نفسي ، في حين يجب إظهار محاسن الغير أو الخصم لأظهر أنني الافضل .

هذه النقاط تشكل عينة صغيرة عما يحدث لدى أصحاب السلطة الذين يعتبرون أنفسهم أرباب عالم السياسة اليوم ؛ لكنهم في الواقع لا يفقهون من السياسة إلا ما ندر . إزاء هذا الواقع يجب العمل على إيجاد آلية تساهم الى حد ما في الحفاظ على السياسة ومبادئها لدى العاملين في هذا الحقل ، بغية تأمين حياة أفضل للبشرية جمعاء بواسطة التفاوض السياسي ، بدلاً من اللجوء الى الحروب والدمار وعرض موازين القوى . في الواقع ، يصعب تحقيق المثالية في عالم اعتاد مراساً معيناً في العمل السياسي . لكن لا بد من طرح آلية تستوجب الكثير من التآني والدقة اذا ما توفرت الجهود الخيرة ، فنتحول المعصيات والمعضلات الى أدوات لصنع الاصلاح المنشود .

القسم الثالث :آلية وضوابط مهنة السياسة

إن الانحراف في العمل السياسي هو مشكلة بحاجة لإيجاد حلول لها ، ليس بوضع النظريات فحسب ، إنما بمعالجتها كونها من "الامراض السياسية" بنظرنا . فيجب تنظيم هذه المهنة وفق آلية معينة ، مع وضع ضوابط وقواعد وقوانين تلائمها ، نظراً لتعدد إهتماماتها وسعة أهدافها وتطلعاتها في شتى الميادين وفق آلية وشروط محددة، توجب وتؤكد التنفيذ الدقيق من قبل من يمتنها، ، كونها المهنة الاسمى في العالم . فالمهنة المتعددة لها نقاباتها المنظمة لها على سبيل المثال ، المحاماة ، الهندسة ، الطب ، الخ... فكم بالحري ألا يكون لمهنة المهن هذه ما يدبر أمرها وينظمه .

البند الاول : آلية تنظيم مهنة السياسة

ينبثق الشق العملي للسياسة في مسارها وأهدافها، عن الشق النظري ، الذي يتخذ الحيز الأكبر من البحث أثناء التخطيط تمهيداً للتنفيذ ، لذا من الضروري البدء بوضع آلية نظرية محددة قابلة للتطبيق ، للقيام بالعمل السياسي كما هو مخطط له، عبر تهيئة الأخصائيين والممارسين العمليين في القيادة ، والتحرر من سيطرة السلطة السياسية وأدواتها بموازاة ورشة تطوير القوانين المرعية الإجراء، وفق خطة مدروسة تأخذ في الاعتبار القناعة أولاً بأهمية اصلاح الوضع الحالي مع إيجاد اطار للعمل السياسي تتبلور تفاصيله بصياغة نصوص وقوانين صريحة وواضحة لا تحتمل الالتباس وترتكز على قواعد وشروط نذكر منها :

- لا يمكن لممارس العمل السياسي إلا أن يُتقنه على غرار مختلف المهن والقطاعات التي تتطلب مهارات وظيفية واختصاصات أكاديمية ، إذ أن السياسة ليست مهنة من ليس لديه مهنة .
- ضرورة إيجاد مؤسسات ومعاهد سياسية تتولى تأهيل من يريد امتحان هذه المهنة بشكل واع ومتقن، والزامية القيام بأعمال تطبيقية لمدة معينة تؤكد مقوماته الأساسية لهذا الاختصاص واقعيًا وليس نظرياً فحسب، بإشراف لجان متخصصة ؛ إذ ليس من المجدي - كما يحصل حالياً - وجود مسؤولين في المجالات السياسية لا يتقنون هذا العمل ، وليس لديهم خبرات تؤهلهم لتحمل

المسؤولية المناطة بهم . فالمسؤول السياسي تؤثر مهامه في الشأن العام بشكلٍ أساسي، لأنها تتداخل مع مختلف القطاعات وعلى صعيد الأفراد والمجموعات في أي دولة كانت. من هنا فإن المجال السياسي كثير التشعبات، إذ يصل أحياناً الى حد التدخل في الحياة الشخصية للمواطن ، لأن الانسان ينطلق دائماً من ذاته ، وهذه الذات مليئة بالخصوصيات النفسية والعقلية عدا تأثير البيئة والمحيط والتقاليد. تنطبق هذه الحالة على المواطن والمسؤول والسياسي الممارس والمفكر والمخطط السياسي معاً . فالعمل السياسي يرتبط بالجميع فيؤثر في الآخر ويتأثر به .

- هناك فرق بين السياسي الممارس والمفكر السياسي والمواطن العادي الذي لا يعمل في الحقل السياسي؛ هذا الأخير لا يمكن إقصاءه عن فهم العمل السياسي، لأنه الأساس في المحاسبة ، وهو المنتفع أو المتضرر أيضاً، وربما يكون هو من يطوّر في أغلب الأحيان . إذ ليس مهماً أن يحمل شهادة من المعهد أو المؤسسة السياسية ، أو يعمل في السياسة أو يكون مسؤولاً في الحكم. فالقيادة السياسية هي عملية لا تنفصل عن عامة الشعب ، إذ أنها له وبه.
- العمل السياسي هو الذي يؤمن الفرص لجميع الأفراد ، اسهاماً بتقدم المجتمع والدولة بواسطة منحهم فرص متكافئة ، كلٌ ضمن نطاق عمله وثقافته أو مهنته الخ... ،
- يجب نبذ أي ممارسة سلطوية تحاول بواسطتها أي أقلية في السلطة أو خارجها التحكم بمسار المجتمع في كل أنشطته من خلال السيطرة على أجهزة الدولة أو المجتمع. ذلك يتناقض مع العمل السياسي الهادف الى خدمة الجماعة التي تعيش في إقليم معين مع "توفير كل مستلزمات أمنها الاجتماعي بواسطة القيام بما يصلح حاله في عاجل أمره وأجله"¹ وليس لخدمة مصالح فئة معينة من الناس كما يحصل في العديد من المجتمعات والبلدان .

انطلاقاً من هذه النقاط ، يمكن وضع آلية عمل جديدة ترمي الى بلورة نوع جديد من التعاطي السياسي ، بحيث يخضع هذا العمل لضوابط وأصول شبيهة بتلك التي تخضع لها سائر المهن كالطب والهندسة وغير ذلك . فالطبيب لا يمكنه مزاوله عمله إلا بعد حيازته الاجازة الطبية، ومتابعة اختصاصه بنجاح ومواكبة الأعمال التطبيقية

¹ - اسعد هرموش ، بحث تحت عنوان " حقوق الشمال الاجتماعية " ، ضمن كتاب "بناء السياسات الاجتماعية في لبنان - الاشكالية والتخطيط " ، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ، اشراف الدكتور انطوان مسرة ، بيروت 1995 ، ص 121 .

والاطّلاع الدائم على المستجدات المهمة في هذا الحقل الخ... هذا ما ينطبق على سائر المهن والاختصاصات ، ما يجب تطبيقه على ممتهني العمل السياسي ؛ إذا تسنى وجوده أو وجودهم بالشكل المطلوب وبنسب مرضية . هذا يعني أن من يريد امتهان العمل السياسي ينبغي أن يحصل على هذا الاختصاص أكاديمياً وبعدها يتجه إما نحو التنظير أو إعطاء الاستشارات أو التعليم في هذا المجال أو التوجه للعمل السياسي التنفيذي . ومن لا يحصل على هذا الاختصاص أكاديمياً وهو يريد العمل بالسياسة ، يتوجب عليه الحصول على معرفة هذه المهنة من قبل معاهد مختصة بهذا الشأن تخرّجه بجدارة مع قيامه بأعمال تطبيقية تؤهله لمزاوتها عملياً ، أما الضرورة لذلك تكمن في الأسباب التالية :

- الخضوع للتأهيل السياسي أكاديمياً أو عملياً للاطلاع على مختلف جوانب هذه المهنة وأطرها ، فالمقصود ليس تلقين الناس ما لا يُستطاع تنفيذه ، بل لأن خطورة وأهمية هذا العمل تتطلب المعرفة العميقة لأسسه وتفصيله الدقيقة ، كونه يشمل مجمل شؤون حياة المواطن اليومية. كما لا يجوز أن يُترك عمل كهذا لغير ممتهنيه ومحترفيه ، لئلا تُقاد المجتمعات نحو الغربة عن السياسة ومبادئها الإيجابية ، فيتحول العالم الى كتلة فوضى وأحقاد تؤدي الى الولايات والحروب والصراع الدائم على السلطة .

إن الوعي السياسي المفترض تلقينه والتدرّب عليه ليس من أجل السلطة فحسب، بل في سبيل الحفاظ على مقومات وأهداف العمل السياسي الرامي من حيث المبدأ الى خير ورفاهية المجتمعات في كل مكان وزمان ، مع اعتماد الواقعية بحيث يصح القول: "لا يمكن تجاوز الواقع الكارثي بتجاهله، أو رفضه السلبي ، أو القفز فوقه وإبتغاء المستحيل " ¹ .

- إنشاء هيئات ومؤسسات متخصصة بالعمل السياسي ، من أجل الرقابة الدائمة والإشراف على الأعمال السياسية والسياسيين ، للتمكن من تحديد المخالفات وتوضيحها بشكل مُرضي وواقعي لا يحتمل الجدل أو الالتباس . ويتمّ كل ذلك بمعونة ورعاية سلطات الدولة له، لأنه لا يُمكن بناء سياسات اجتماعية أو أي نشاط آخر بمعزل عن السلطة المركزية التي تُقرر فعالية الحكم والمؤسسات ، خاصةً في العصر الحالي ، حيث فرضت الحاجة الجماعية تدخّل الحكومات في الحياة العامة لتحقيق أغراض متعددة في معظم الميادين . وتغيّرت النظرة الى وظائف الدولة تحت تأثير القوى الاجتماعية والنزعة الى الشراكة ، ما أدّى

¹ - د. جورج طريبيه، بحث تحت عنوان " اسس لبناء دولة حديثة وفق تصور مستقل " ضمن كتاب " سلام واستشراف لبنان أفاق 2002 " ، الهيئة اللبنانية للسلام ، وقائع المؤتمر الاول ، كانون الاول 1992 ، اشرف د. جوزف فاضل ، ص 433 .

الى خروج الدولة عن دورها كشرطي¹. فمن واجب الحكومات الإسهام الى حدٍ كبير بالتغيير المرتقب، الذي يفسح المجال أمام المجتمع المدني والحركات الشعبية وغيرها للتغيير السياسي، وهنا يجب التنويه بأن للديمقراطية الدور المشجّع في هذا المضمار .

- إن التربية البيئية والمدرسية هي الركن الاساس في بناء صرح المجتمع ، وبالتالي هي الحجر الأساس في إنجاح كل المشاريع ، خاصة منها الرامية الى انهاض المجتمع ورقيه بواسطة إرساء قواعد السياسة البناءة والايجابية التي تهدف الى حل كل المشاكل بواسطة الحوار البنّاء وتأمين الخدمات الواجبة للجميع وإعطاء كل ذي حق حقه وفق منطق العدل والانصاف المعترف به من قبل الجميع².

- إن نبذ روح التحيز والأناية أمر لا بد منه لدى العاملين في الشأن السياسي العام ، وبالتالي رفض الأنا واجب والذوبان في الصالح العام هو المطلوب ، فمبدأ الكل للكل والفرد ملك المجموع والجماعة للمجموع وليس من أجل خدمة أفراد معينين بل من أجل كل الأفراد دون تمييز، إلا من حيث الاستحقاق والجدارة والضرورة.

كل ذلك يجب أن يتحقق من منطلق المقولة : " أنا لست لذاتي ولم أُخلق من أجلها ، بل أنا جزء من المجموع وكلني له ، بالعطاء ، انطلاقاً من ذاتي القائمة على هذا المبدأ القابل للتطور لصالح المجموع الذي هو أنا في نهاية المطاف " .

إن نقطة البداية هي الأهم ، بمعنى آخر من يبدأ بالاصلاح أولاً ؟ ومن يُحدد الأطر والضوابط والمقاييس ؟ من يردع من عن الظلم ؟ من يحدد أهلية الاشخاص الكفويين لممارسة العمل السياسي ومن يحاسبهم إذا أخطأوا ومن يُظهر الخطأ إذ ما حصل من قبل أي مُخالف ؛ مجموعة كانت أم أشخاص أم قوانين غير ملائمة؟ هذا يتطلب مرجعيات وهيئات ناظمة كمثل خلق نقابة العمل السياسي أو نقابة مهنة السياسة ، فتعمل وفق مبادئ وأهداف واضحة المعالم وقابلة للتطبيق بحسب كل مجتمع ودولة؛ لكنها لا تخرج عن مبدأ السياسة وشروط العمل السياسي التي سبق وتم تحديدها في متن هذا البحث .

إن أعضاء هذه الهيئات يجب أن يكونوا من الأشخاص المشهود لهم بالخبرة والكفاءة العلمية ، وكذلك الموهبة السياسية (أي امتهاتها بالميل والرغبة بها وليس لأجل المنفعة الشخصية) وهؤلاء كثر في كل المجتمعات ولم يبق سوى تواصلهم وتضافر جهودهم بشكل دائم من أجل بلوغ هذه الاهداف .

1 - طوني عطاالله ، بحث تحت عنوان " السلام يبني من توازن المجتمع "، ضمن كتاب " بناء السياسات الاجتماعية في لبنان ... " المرجع السابق ، ص 88 .

2 - د. الدكتور البيبر رحمة ، المرجع السابق ص 309 - 314 .

البند الثاني : ضوابط مهنة السياسة

إن قيام اللجان والهيئات المتفرعة عن ما يُمكن تسميته "نقابة العمل السياسي" بأعمالها على أكمل وجه ، يتطلب رسم الخطوط المحورية لتسير ضمن فلكها التفاصيل . فالطبيب على سبيل المثال ، وبشكل عام في عصرنا الحالي لا يمكنه مزاولة عمله إلا وفق شروط ومعايير علمية معترف بها . فعندما يعالج المريض يسترشد بعلمه ومعرفته وخبرته المكتسبة من طبيعة اختصاصه المحدد بالأطر الطبيّة ، أخذاً في الاعتبار احترام قوانين وضوابط مهنته في مجال اختصاصه ، والمحددة بقانون نقابة الأطباء – بصرف النظر هنا عن بعض المخالفات الحاصلة في هذا المجال لدى بعض الأطباء - فهو ملزم بذلك ؛ وإلا فهو غير جدير بعمله ، وما على نقابة الأطباء أو الجهات المختصة إلا اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقه ، منها مثلاً حرمانه مزاولة هذا العمل لمدة معينة ريثما يعود عن الخطأ ويسلك الطريق الصحيح ، أو اقصائه عن هذه المهنة ، فيحترم النظام والقوانين أسوة بالمهنة الأخرى . وهكذا دواليك بالنسبة لسائر المهن والنشاطات الأخرى، حتى العقائدية والدينية منها. إن رجل الدين لا يمكنه مزاولة عمله أو نشاطاته(رسالته) التبشيرية إلا على ضوء أنظمة وقوانين معينة ترعاها مؤسسة محددة المهام مع تحديد المرجعية الصالحة للتعيين والمراقبة والمحاسبة والارشاد والتطوير والعزل الخ...

فمن غير الجائز أن يقوم أحد بعمل يجهله أو يجهل تفاصيله . هذا المنطق يجب أن يُطبّق على العاملين في الشأن العام والسياسة بشكل خاص، حيث أن غالبيتهم لا تُتقن فن السياسة وليس لها الحد الأدنى من معرفة أبعاد وتفاصيل هذا المجال، فتنصرف وفق معطياتها الخاصة وأهوائها الشخصية البعيدة كل البعد عن منطق السياسة وأهدافها . وفي كثير من الأحيان ، يُقحم السياسي الشأن العام بمتاهات وألعيب مضللة عن أهداف السياسة الخيرة التي سبقت الاشارة إليها.

إن السياسة تشبه الدين في بعض تطلعاتها وأهدافها، إذ يجب أن يُتقن ممارس السياسة مهنته هذه ، مقارنةً برجل الدين في ممارسته لنشاطاته وأعماله الخاضعة للرقابة الهرمية من قبل المسؤولين بالتسلسل ، هؤلاء بدورهم يخضعون لنواميس الشرائع أو الأديان .

بالرغم من الضوابط المقيدة لرجال الدين يوجد العديد من المخالفات . فكم بالحري بالنسبة للعمل السياسي المتروك لذمة الأشخاص عدا بعض الضوابط التي تكاد لا

تُذكر . ذلك يستدعي إيجاد حل عملي يُبعد هذا الشأن الهام جداً ، عن المخالفات الحاصلة بحق السياسة والانسانية في كل مكان .

يجب أن يُسهم عمل الهيئات السياسية المختصة " نقابة العمل السياسي" ولجانها بحماية العمل السياسي بشكل عملي ، بواسطة إيجاد وترتيب أدوات تنفيذية تعمل على تخريج السياسيين العمليين ، مع المراقبة الدائمة على التنفيذ العملي بغية المحاسبة على الأخطاء بواسطة ما يُسمى القضاء السياسي على سبيل المثال ، الذي يُفترض أن يكون على شاكلة القضاء العادي ، ليتم الفصل بين ما هو عمل سياسي أو غير ذلك على الشكل التالي :

- جامعات ومعاهد تُخرّج محاكم تحاسب .
- رصد تحركات السياسيين بوضوح وبشكلٍ متواصل .
- القانون السياسي فوق الجميع ، لا حصانة أو استثناء أو تحيز .
- إن جهاز أو نقابة حماية العمل السياسي غير خاضع للسلطات الرسمية بالرغم من رعاية سلطات الدولة له ، وهو كذلك غير خاضع لأي حزب أو مجموعة مهما علا شأنها ، تسهياً لقيامه بالدور المنوط به على أكمل وجه .
- على كل ممتحن للعمل السياسي أن يخضع للتأهيل بشكل دوري للتأكد من انطباق أعماله على مبادئ مهنته . كما يُجري أي امرؤ فحوصات طبية مخبرية بشكل دوري للتأكد من سلامة صحته ، فاذ ما وجد الطبيب المعاین اي خلل وصف له الدواء الملائم . هكذا بالنسبة لممارس السياسة ، فالمرشد السياسي مع فريق عمل خاص هو من يتولى اصلاح أي خطأ قد يحصل لدى التنفيذ ؛ إن لم يستجب المخالف فمحكمة العمل السياسي هي المخولة باعطاء الحكم اللازم بهذا الشأن ، كأن ترغمه على تنفيذ ما يلزم وفق القوانين والأنظمة السياسية ، وإلا تُفصيه عن ممارسة العمل السياسي نهائياً بحكم مبرم .

إن هذه النقاط تشكل الاطار العام ، فالتفاصيل تتحدد أثناء التنفيذ وبشكل لا يسمح بحصول مخالفات كبيرة تثني العمل السياسي عن أهدافه المرسومة له ، فالمعاهد السياسية تصبح بمثابة مستشفيات سياسية على شاكلة المستشفيات الطبية ومكاتب الارشاد والاصلاح السياسي بمثابة عيادات طبية تعمل على إزالة الامراض من جسم المجتمع السياسي بشكل دائم .

الخاتمة

إن العمل السياسي يُشكل أعمدة بنيان المجتمع القائم عليه ، ومصيره مرتبط بسلامته، لا يمكن تصور الدولة دون سلطات ، كذلك من الصعوبة استشراف مستقبل أفضل للبشرية دون مواكبة العمل السياسي بالشكل الصحيح .

من هذا المنطلق ، تبدو الحاجة ملحة للحفاظ على العمل السياسي من كل شائبة ، لدى أعضاء المجتمع كافة ، لأن المسؤولية تترتب على الجميع ، السلطات الشرعية من ناحية والهيئات الشعبية والجماعات الضاغطة من جهة أخرى .

بما إن الواقع الحالي للعمل السياسي أو لمهنة السياسة لا يدعو الى التفاؤل ، بات الاصلاح في هذا المجال من بديهيات الأمور الملحة ، ويتجلى ذلك بتضافر الجهود على مجمل المستويات الفكرية والشعبية والرسمية لبلوغ المرتجى بشكل يقارب اليقين ؛ لا سيما وأن البشرية اليوم أكثر من أي وقت مضى لم تعد تحتل التجارب والحلول المرتجلة أو المجتزأة أو المبادرات الفردية القائمة على تعميم ما هو ناتج عن حالة طارئة ولا يتناسب في الزمان والمكان مع المجتمع البشري .

إن العمل السياسي نظراً لأهميته يشبه الرسالة الدينية التي لها ضوابطها وقوانينها وأعرافها المعترف بها ، لذلك يجب أن يُماثل العمل السياسي هذه الرسالة السماوية من حيث خضوعها لنواميس معينة على الأقل ، لتساعد على تحديد أطر ونصوص لا يمكن تجاوزها بسهولة ، وبالتالي خلق ضوابط ورقابة للمخالفات الحاصلة بواسطة مؤسسات وأجهزة وجمعيات أو " نقابة " ، مع قضاء مختص لحل النزاعات المرتقبة.

من أجل بلوغ الغاية بات لزاماً البدء بالاصلاح السياسي القائم على الاعتبارات التالية:

- السياسة هي فن الارتقاء بالمجتمعات وليست صراع على السلطة.

- لا يمكن لمتهن السياسة إلا أن يُتقنها .
- لا يمكن للمخالف الاستمرار بمخالفته .
- لا يمكن أن تبقى البشرية تحت رحمة المجهول بسبب سياسة الأفراد أو المجموعات غير المرتكزة على مبادئ سياسية سليمة ، عامة وشاملة .
- التخلي عن الفطرة البديهية والاعتماد على العلم والمنطق والواقعية والمصلحة العامة فعلاً وليس قولاً فحسب .
- الكل مسؤول أمام التقدم والرقي ، سلطةً كانت أم معارضةً أم مؤسسة أو مفكرين أو أفراد وغيرهم .

إن العمل السياسي من حيث المبدأ يُسهم بجعل الأرض موطن الجميع وللجميع دون استثناء ، فيساوي بينهم ولو اختلفوا ، لأن ذلك من صلب عمل رجل السياسة. فالحدود المصطنعة بين الدول هي تدابير مؤقتة ، تزول بعد زوال المظالم والحروب بين البشر ، بفضل امتهان العمل السياسي وفق القوانين والأصول التي تحترم الفرد

على أنه الجزء المهم من الوطن والمجتمع معاً. بهذا ترتقي السياسة عملياً وتحقق الغاية المنشودة منها .

ذلك هو المبتغى حقيقة وواقعاً ؛ لأن ما يحصل حالياً في كل مكان من مظالم وحروب وويلات واستغلال وغلبة للضعيف، سببه العنجهية الذاتية التي يمارسها بعض الافراد بحق مجتمعاتهم .

وربما سيأتي زمن يتم فيه إحقاق الحق في كل مكان ... بالطرق السلمية ، من خلال ضبط قنوات العمل السياسي ومستلزماته لتنعم البشرية بالأمان والسلام وليس بما يحصل حالياً من مظالم وتعسف بحق الانسانية جمعاء ، نتيجة اضمحلال الأصول والمفاهيم ؛ فالعبرة ببديء التنفيذ .